

## 1,3 مليون دينار أرباح «كامكو» للنصف الأول



فيصل صرخوه

أعلنت شركة مشاريع الكويت الاستثمارية لإدارة الأصول «كامكو» عن نتائجها المالية للربع الثاني من العام الحالي المنتهي في 31 يونيو 2014، حيث سجلت الشركة أرباحاً صافية بلغت قيمتها 0,42 مليون دينار، بربحية 1,76 فلس للسهم الواحد. وبذلك تكون «كامكو» قد حققت صافي ربح قدره 1,3 مليون دينار للنصف الأول من 2014، بما يعادل 5,34 فلس للسهم الواحد.

وعلى الرغم من حالة التذبذب والتحول الحذر التي شهدتها أسواق المال بالمنطقة خلال الربع الثاني من العام مدفوعة بالعوامل السياسية الإقليمية، تمكنت «كامكو» من مواصلة أدائها المتوازن والحفاظ على

النمو في حجم الأصول المدارة مسجلة زيادة نسبتها 22% على مدار النصف الأول من العام بالمقارنة مع العام الماضي، مثلت فيها الأصول الجديدة ما نسبته 38% من هذه الزيادة. وعلى صعيد متصل، أطلقت شركة كامكو بنجاح خلال الربع الثاني، صندوق كامكو العقاري للعوائد والسذي يمكن خلال فترة الطرح الأولى من استقطاب اشتراكات بلغت قيمتها ما يفوق الـ 20 مليون دولار أميركي.

وبهذه المناسبة، قال فيصل صرخوه منصف، الرئيس التنفيذي لشركة كامكو: «إن حالة عدم اليقين التي مرت بها أسواق الأسهم خلال الربع الثاني من العام الحالي، أيضاً نوعاً ما من التقدم الذي تم إحرازه في مجال إدارة الأصول والاستثمار في المنطقة. إلا

## في إصدار جديد عن «أخلاقيات العمل» «اتحاد الشركات» يلاحق الاختلاسات والرشاوى واستغلال النفوذ



د. رمضان الشراح

أصدر اتحاد شركات الاستثمار أحدث إصداراته «دور القيم وأخلاقيات الأعمال في التجارب العالمية في ظل مفاهيم الإدارة الرشيدة - الحوكمة (نماذج وتطبيقات)»، وذلك استمراراً للجهود التثقيفية للمجلس، وملاحقة لكل العوامل التي تسهم في تقدم ومسايرة الشركات للتغيرات الإيجابية التي تطال الشركات

الاستثمارية. ويقدم الاتحاد هذا الإصدار في الوقت الذي ظهرت فيه عدد من الجرائم غير المقبولة كالاختلاسات والرشاوى واستغلال النفوذ وغيرها من الجرائم، وعليه كان لابد من التصدي لتلك الجرائم ومحاربتها، وذلك خلال تفعيل «أخلاقيات العمل» ودراسة ومناقشة دور القيم الأخلاقية، وهو ما سعى إليه الاتحاد في هذا الإصدار من خلال عرض ودراسة المواضيع

انه وبالرغم من ذلك واصلت كامكو إنجازاتها في تحسين الأرباح التشغيلية والتي بدأتها منذ العام الماضي. وأعرب صرخوه عن ثقته في أن تستمر الشركة بتحقيق النمو المستهدف في الإيرادات، مستندة على استراتيجية النمو التي تسلكها والقائمة على تعزيز الأعمال الأساسية في قطاعي إدارة الأصول والاستثمار. وتوقع صرخوه أن تواصل الشركة تحقيق النمو وتحسين نتائجها المالية خلال النصف الثاني من العام، مضيفاً: «سنواصل جهودنا من أجل إطلاق المزيد من الصناديق الاستثمارية الجديدة، واضعين نصب أعيننا السعي من أجل تنفيذ صفقات جديدة في قطاع الخدمات المصرفية الاستثمارية والتي سنسفر بالتأكيد عن تحقيق الشركة لعوائد مستقبلية ثابتة».

القالية: الأخلاق مفهوم متعدد الجوانب والأشكال، أسباب الاهتمام بأخلاقيات العمل، دور ونطاق أخلاقيات الأعمال، التعارض بين الأخلاقيات والأداء، البحث عن أرضية أخلاقية في الأسواق المالية، أخلاقيات الأعمال وتطبيقات الحوكمة في الكويت، وذلك وصولاً للأهداف النبيلة التي يسعى إليها الاتحاد لتوصيل رسالة تعتبر من صميم أهدافه.



أسوار ريزيدنسز - مصر أحد مشاريع العقارات المتحدة تحت التطوير

## 3,5 ملايين دينار صافي أرباح «العقارات المتحدة» بالنصف الأول



محمد السقايف

السقايف: تخلصنا من الأصول غير المدرة للدخل.. وماضون في تنفيذ إستراتيجية الشركة

حققت شركة العقارات المتحدة صافي ربح بقيمة 3,5 ملايين دينار في النصف الأول من عام 2014. وبلغت الأرباح التشغيلية 8,2 ملايين دينار حتى 30 يونيو 2014. وفي معرض تعليقه على هذه النتائج صرح الرئيس التنفيذي لشركة العقارات المتحدة م. محمد السقايف قائلاً: «لقد سعينا لتحقيق الأهداف المذكورة في تقرير الشفافية للشركة لعام 2014. وبالفعل، تم بيع الأصول غير المدرة للدخل كما فعلنا في الربع الأول من خلال بيع قطعة أرض في دولة قطر وفقاً لإستراتيجيتنا المذكورة في التقرير القائمة على بيع الأصول التي ليس لها قيمة جوهرية في محفظتنا العقارية. وقد سجلت الشركة إجمالي إيرادات النصف الأول من 2014 بلغ قدرها 22,8 مليون دينار، شاهداً ارتفاعاً بنسبة 11% في نفس الفترة من العام الماضي في خلال زيادة إيرادات المقاولات والخدمات الناتجة من قبل المناقصات من خلال شركائنا التابعة في مجال إدارة المشاريع وإدارة

البناء وإدارة المرافق. والتي بدورها تشير إلى تحقيق أهداف الشركة المذكورة في تقرير الشفافية للعمل على زيادة العقود من قبل الشركات التابعة للعقارات المتحدة مثل شركة المياني المتحدة والشركة المتحدة لإدارة المشاريع والشركة المتحدة لإدارة المرافق. إضافة إلى ذلك، تم توزيع أرباح نقدية بنسبة 8% بناء على اجتماع الجمعية العمومية للشركة ببلغ قدره 8,6 ملايين دينار. أما على صعيد أنشطة الشركة في النصف الأول من 2014، فضلاً عن تحقيق النتائج الممتازة وأنشطة التسويق والمبيعات، فقد شاركت العقارات المتحدة في عدة معارض عقارية على المستوى الإقليمي والعالمي، منها MIPIM، الذي يقام في مدينة كان الفرنسية وبعد من أهم الأحداث العقارية عالمياً. وقد حازت الشركة جائزتين لمشروعها «صالة جارتينز مول ورزیدنسز» كأفضل مشروع ترفيهي وسياحي في عمان من جهة MEED 2014 Quality Project Awards

## خالد العلي مديراً للأفراد في «الدولي»



خالد العلي

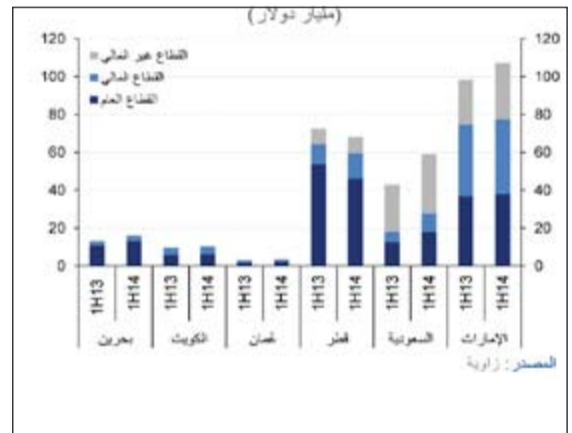
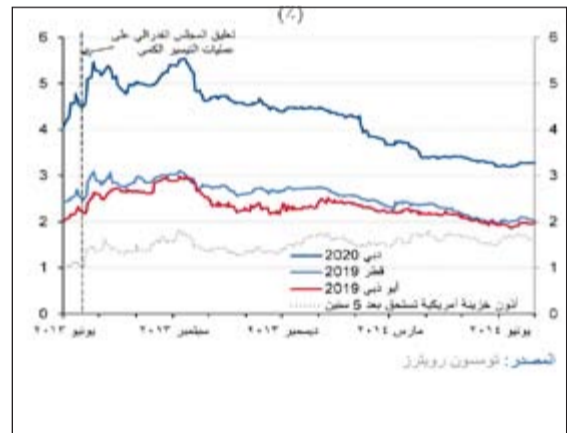
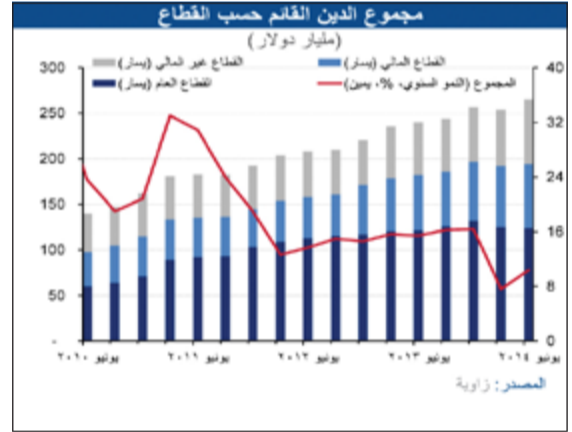
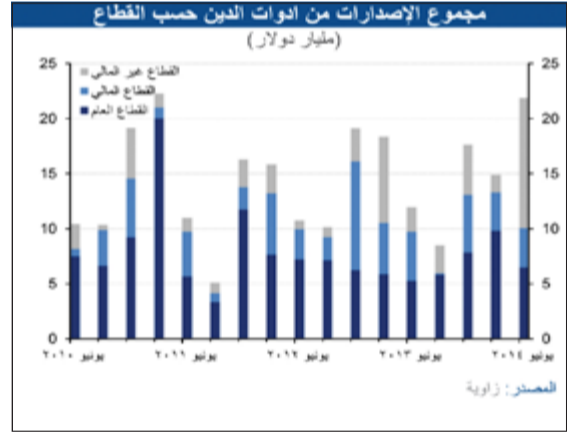
أعلن بنك الكويت الدولي تعيين خالد فلاح العلي مديراً عاماً للإدارة المصرفية للأفراد، وذلك ضمن إطار إستراتيجية العمل الطموحة للبنك تجاه توفير كوادر بشرية على درجة عالية من الكفاءة وتمتلك قدرات عملية وعلمية تؤهلها لتقديم أفضل الحلول الاقتصادية والخدمات المصرفية والمنتجات المالية المناسبة للعملاء من الأفراد والشركات والمؤسسات.

وخاصة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد. حيث يتمتع العلي، بخبرة مصرفية تتجاوز 25 سنة على الصعيدين المحلي والدولي لدى بنك الكويت الوطني، تولى خلالها مسؤوليات عدة في قطاع الخدمات المصرفية للأفراد.

## 5,7 مليارات دولار استثمارات المنشآت الصغيرة في دول الخليج

وصلت إلى حوالي 8,9 مليارات دولار. وتبدو مساهمة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاستثمارات ضئيلة، حيث تبلغ مجتمعة حوالي 14,6 مليار دولار إذا ما قورنت بحوالي 354,7 مليار دولار في استثمارات المصانع الكبيرة التي يبلغ عددها 2590 فقط.

كشفت إحصاءات «منظمة الخليج للاستشارات الصناعية» (جويك) أن عدد المنشآت الصناعية الصغيرة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام 2013 بلغ 10563 مصنعا، وصلت استثماراتها إلى حوالي 5,7 مليارات دولار، بينما بلغ عدد المصانع المتوسطة 2536 باستثمارات



قال تقرير بنك الكويت الوطني إن نمو حجم أدوات الدين في مجلس التعاون الخليجي شهد انتعاشاً خلال الربع الثاني من العام 2014 بدعم من الارتفاع الذي شهدته إصدارات أدوات الدين في القطاع غير المالي، وقد تصدرت الإمارات نشاط إصدارات أدوات الدين، حيث سجلت نشاطاً قوياً في القطاعين الخاص والعام. وقد استقرت العوائد على الديون السيادية لدول مجلس التعاون الخليجي، وذلك على الرغم من التطورات الجيوسياسية في المنطقة.

وذكر التقرير أن مجموع أدوات الدين شهد انتعاشاً عند نهاية النصف الأول من هذا العام بعد أن شهد تباطؤاً خلال الربع الماضي، حيث سجلت أدوات الدين القائمة ارتفاعاً بواقع 10,4% على أساس سنوي لتصل إلى 265 مليار دولار.

وبلغت الزيادة الإجمالية في أدوات الدين القائمة 11 مليار دولار، وذلك نتيجة تحسن نشاط القطاع الخاص في كل من السعودية والإمارات، حيث شهدت السعودية زيادات ملحوظة في أدوات الدين خلال العام الماضي، بواقع 37% على أساس سنوي، لتصل إلى ما يقارب 60 مليار دولار، وهو مستوى قريب من حجم أدوات الدين في قطر. وقد حافظت الإمارات على الصدارة في نمو حجم أدوات الدين، حيث سجلت إصدارات أدوات الدين القائمة ارتفاعاً بواقع 9% على أساس سنوي، وذلك تماشياً مع متوسط معدل نموه لسنتين.

وقد سجل نمو إصدارات أدوات الدين لدول مجلس التعاون الخليجي أعلى مستوى له منذ ثلاث سنوات، وذلك نتيجة الأداء الاستثنائي الذي شهدته نشاط القطاع غير المالي، حيث ساهم قطاع الشركات غير المالية بمقدار 12 مليار دولار من أصل 22 مليار دولار من الإصدارات

## تعلن شركة المشروعات السياحية

## عن طرح مناقصة توريد وتركيب وصيانة أثاث وديكورات داخلية بأبراج الكويت

فعلت الشركات والمؤسسات المتخصصة في هذا المجال والمصنفة من قبل لجنة المناقصات المركزية فئة أولى، مراجعة مقر شركة المشروعات السياحية - مكتب التخطيط والمشاريع - خلال ساعات العمل الرسمية للحصول على مستندات المناقصة مقابل مبلغ مالي غير مسترد وقدره 400 دينار (أربعمئة دينار) يسدد بصندوق الشركة، وذلك اعتباراً من يوم الأحد الموافق 2014/08/17.

هذا وسيتم عقد اجتماع تنويري يوم الأحد الموافق 2014/08/24 الساعة 10.00 صباحاً في مقر شركة المشروعات السياحية بالشويخ. علماً بأن آخر موعد لتسليم العطاءات هو الساعة 2.00 ظهراً من يوم الأحد الموافق 2014/08/31 في مبنى الإدارة العامة للشركة - مكتب التخطيط والمشاريع، على أن يكون العطاء مصحوباً بكفالة بنكية نسبته (2%) من قيمة العطاء، وتسلم المطاريف مغلقة ومختومة بالشمع الأحمر، ولن يقبل أي عطاء يرد بعد هذا الموعد.

الإستفسار والمراجعة : شركة المشروعات السياحية Touristic Enterprises Company 24965103 - 24965113

وقد شهدت أدوات الدين في القطاع غير المالي زيادة في متوسط آجال الاستحقاق لتصل إلى 9 سنوات، إلا أن متوسط آجل استحقاق أدوات الدين في القطاع الحكومي قد ظل دون تغيير عن الربع الماضي عند 5,1 سنوات. وبين التقرير أن دول مجلس التعاون الخليجي أظهرت مرة أخرى مناعة قوية في مواجهة التطورات الإقليمية خلال الربع الثاني من العام 2014، حيث بقيت العوائد السيادية دون تغيير يذكر رغم التطورات الجيوسياسية في المنطقة. وقد استمرت العوائد السيادية في دبي في التراجع إلى أقل مستوى لها خلال عام واحد، حيث بلغت عوائد السندات لفترة خمس إلى ست سنوات 3,27%، في الوقت نفسه، حافظت العوائد السيادية لآجال استحقاق سندات أبوظبي وقطر على استقرارها عند 1,97% و 2,02% على التوالي.

استثماراتها، حيث أصدرت 1,75 مليار دولار من أدوات الدين الجديدة. في الوقت نفسه، استقر نشاط الإصدارات السيادية لقطر كما هو معتاد تماشياً مع محاولاتها لتطوير منحنى العوائد المحلي. وقد استمرت إصدارات القطاع المالي على وتيرتها، بزيادة بلغت 3% على أساس ربع سنوي، ومن المتوقع أن يحافظ النشاط في هذا القطاع على قوته تزامناً مع استمرار البنوك الإقليمية في التكيف مع معايير الرقمنة الجديدة مع تطبيق بازل 3، بالإضافة إلى قيامها باستغلال تراجع أسعار الفائدة الحالية. وقد ارتفع متوسط آجل استحقاق أدوات الدين القائمة لدول مجلس التعاون الخليجي ليصل إلى 6 سنوات، وذلك نتيجة طول آجل استحقاق بعض الإصدارات الأخيرة ورغبة الشركات في الاستفادة من أسعار الفائدة المتدنية.

الجديدة خلال الربع الثاني من العام 2014. وقد احتلت الإمارات الصدارة بمقدار 8 مليارات دولار، بينما ساهمت السعودية بما تبقى، وقد جاء هذا التسارع في النشاط بدعم من تحسن الآفاق الاقتصادية للمنطقة، حيث جاءت معظم الإصدارات في قطاعات التطوير العقاري والمرافق والاتصالات. وعلى غير العادة، فقد جاءت الإمارات أيضاً في الصدارة من حيث إصدارات القطاع الحكومي خلال الربع الثاني من العام 2014 مع بلوغ الإصدارات السيادية لأدوات الدين الجديدة 3 مليارات دولار.

السعودية شهدت زيادات ملحوظة في أدوات الدين خلال العام الماضي، بواقع 37% على أساس سنوي، لتصل إلى ما يقارب 60 مليار دولار، وهو مستوى قريب من حجم أدوات الدين في قطر. وقد حافظت الإمارات على الصدارة في نمو حجم أدوات الدين، حيث سجلت إصدارات أدوات الدين القائمة ارتفاعاً بواقع 9% على أساس سنوي، وذلك تماشياً مع متوسط معدل نموه لسنتين.

وقد سجل نمو إصدارات أدوات الدين لدول مجلس التعاون الخليجي أعلى مستوى له منذ ثلاث سنوات، وذلك نتيجة الأداء الاستثنائي الذي شهدته نشاط القطاع غير المالي، حيث ساهم قطاع الشركات غير المالية بمقدار 12 مليار دولار من أصل 22 مليار دولار من الإصدارات